

نساء العالم ٢٠٠٥

## التقدم في مجال الإحصاءات

بلاغ صحفي - يحظر نشره قبل الساعة ١٢/٠٠ بتوقيت شرق الولايات المتحدة، يوم  
١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦

### الأمم المتحدة تدعو إلى زيادة القدرات الإحصائية لمساندة النهوض بحقوق المرأة والتنمية

(الأمم المتحدة، نيويورك، ١٨ كانون الثاني/يناير) يقول تقرير صدر اليوم عن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة إن استمرار تحسين عمليات جمع البيانات والإبلاغ عنها هو عامل رئيسي لا يقتصر تأثيره على رسم خريطة أوضاع المرأة في العالم، بل ويؤثر أيضا في تحسين تلك الأوضاع.

ويقول خوسيه أنتونيو أوكامبو، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بمناسبة صدور الدراسة التي أعدها الأمم المتحدة عن حالة الإحصاءات المتعلقة بالمرأة، "إن الإحصاءات عنصر أساسي من عناصر التقدم الاقتصادي والاجتماعي، رغم أن أحدا لا يتغنى بأهميتها كثيرا. ويبدو أن أحد أوجه القصور الأكثر وضوحا - والأكثر إحداثا للضرر - في هذا المجال إنما يكمن في جمع البيانات المصنفة حسب نوع الجنس والبيانات التي تتركز على القضايا الجنسانية".

وتضطلع الأمم المتحدة بدور قيادي في الدوائر الإحصائية العالمية، حيث تقوم بجمع البيانات وتصنيفها والإبلاغ عنها وتحليلها.

ويقول وكيل الأمين العام أوكامبو، "إن المساعدة في بناء القدرة الإحصائية الوطنية تمثل جزءا بالغ الأهمية في الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لمساعدة جميع البلدان على رصد التقدم المحرز في تحقيق أهدافها الإنمائية، وبالتالي دفع هذا التقدم إلى الأمام".

ويرسم تقرير نساء العالم في عام ٢٠٠٥: التقدم المحرز في مجال الإحصاءات\* خطة لتحسين توفر البيانات في مجالات السكان، والصحة، والتعليم، والعمل، والعنف ضد المرأة، والفقير، وحقوق الإنسان، وصنع القرار.

الشكل رقم ١: البلدان أو المناطق التي تبلغ عن عدد السكان الإجمالي أكثر من البلدان أو المناطق التي تبلغ عن عدد السكان الإجمالي مصنفا حسب نوع الجنس والسن

- البلدان التي لم تبلغ عن عدد السكان الإجمالي (١٩٩٥-٢٠٠٣)
- البلدان التي أبلغت عن عدد السكان الإجمالي (١٩٩٥-٢٠٠٣)
- البلدان التي أبلغت عن عدد السكان الإجمالي مصنفا حسب نوع الجنس والسن (١٩٩٥-٢٠٠٣)

#### دعم الإحصاءات

ومع تحليل التقرير لإحصاءات جمعيتها ٢٠٤ بلدان، فإنه يقدم تقيما واقعيا للقدرة الوطنية على الإبلاغ عن هذه القضايا وغيرها من المواضيع - بما يحفز على الارتقاء بالأولوية التي تتمتع بها المكاتب الإحصائية الوطنية.

وربما كان المؤشر الأكثر دلالة على القدرة الإحصائية المتوفرة على المستوى الوطني هو إجراء التعدادات الوطنية. ويبين التقرير، الذي أعدته الشعبة الإحصائية بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، أن ٢٦ بلدا من بين ٢٠٤ بلدان شملها الاستطلاع لم يكن بمقدورها إجراء تعداد خلال آخر فترة عشر سنوات (منها ١٦ بلدا في أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى).

ويقول التقرير، "لكي تكون البيانات السكانية مفيدة بأفضل ما تكون الفائدة في معالجة الشواغل الجنسانية، فإنها يجب أن تكون مصنفة بدرجة أكبر حسب نوع الجنس والسن". وفي حين أبلغت كل البلدان أو المناطق جميعها الأمم المتحدة بعدد السكان الإجمالي، فإن أقل من ثلاثة أرباع البلدان التي تناولها التحليل هي التي قدمت بيانات مصنفة حسب نوع الجنس والسن في الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٣.

ويوصي التقرير بأن تجري الحكومات تعدادا واحدا على الأقل كل عشر سنوات. كما يوصي البلدان بإنشاء أنظمة للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية وتعزيز تلك الأنظمة ومواصلتها، فضلا عن تعزيز أنظمة التسجيل الإداري الأخرى. ولتحسين الإحصاءات الجنسانية، يجب على جميع البلدان أن تكفل استمرار وجود برنامج وطني متكامل للدراسات الاستقصائية والمسوح. كما يجب توفير المعلومات المستمدة من هذه المصادر

على نطاق واسع للجمهور وصناع السياسات في الوقت المناسب كي يتسنى استغلالها على أكمل وجه.

ولتحسين جمع الإحصاءات المصنفة حسب نوع الجنس بصفة خاصة، يوصي التقرير الحكومات برعاية إجراء حوار بين المكاتب الإحصائية الوطنية وأصحاب المصلحة، مثل الجماعات النسائية، لتحديد القضايا الجنسانية وتفهمها بصورة أفضل، فضلا عن تمكين تلك الجماعات من فهم الإحصاءات المتوفرة واستخدامها بدرجة أكبر من الفاعلية.

وتقول ماري تشامي، رئيسة فرع الإحصاءات السكانية والاجتماعية التابعة للشعبة الإحصائية بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، "لقد كان الالتزام بالأهداف الإنمائية للألفية حافزا على تحسين عمليات جمع الإحصاءات. غير أنه لا تزال هناك ثغرات كبيرة في عملية الإبلاغ، ونود مساعدة الحكومات والمانيين على سد هذه الثغرات".

وستعرض توصيات الأمم المتحدة خلال العام الحالي على الهيئات الحكومية الدولية، مثل لجنة وضع المرأة ولجنة التنمية الاجتماعية واللجنة الإحصائية للنظر فيها ومتابعتها.

لاستفسارات وسائط الإعلام، يُرجى الاتصال بـ:

Renata Sivacolundhu

Development Section

T: +1 212 963 2932

[mediainfo@un.org](mailto:mediainfo@un.org)-mail:

\* تقرير نساء العالم في عام ٢٠٠٥: التقدم المحرز في مجال الإحصاءات (ST/ESA/STAT/SER.K/17)، منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.05.XVII.7K، ISBN 92-1-161482-1. ولمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة الموقع <http://unstat.un.org/unsd/demographic/products/indwm/wwpub.htm>.

تقوم الشعبة الإحصائية بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة منذ عام ١٩٩١ بإعداد تقرير نساء العالم بانتظام مرة كل خمس سنوات. وتضمنت الأعداد الثلاثة السابقة جميع وتحليل البيانات المتعلقة بوضع المرأة على نطاق العالم. وأشارت الأعداد السابقة إلى نقص الإحصاءات الرسمية المتاحة المصنفة حسب نوع الجنس. ولذلك، فإن نساء العالم في عام ٢٠٠٥ ينفرد باستعراض وتحليل البيانات المتاحة حاليا وتقييم التقدم المحرز في توفير الإحصاءات الوطنية، وذلك بالمقارنة بالتقديرات التي أعدت على المستوى الدولي، فيما يتصل بالشواغل الجنسانية خلال الثلاثين سنة الماضية. ويبين الجدول المرفق الأول مدى توفر الإحصاءات الوطنية عن الشواغل الجنسانية الرئيسية. ويتضمن الجدول المرفق الثاني أحدث الأرقام لكثير من المؤشرات التي تضمنها تقرير نساء العالم في عام ٢٠٠٥: اتجاهات وإحصاءات، بالإضافة إلى بعض المؤشرات الإضافية المتصلة بوضع النساء والرجال.